

جلب المصالح ودرء المفاسد دراسة في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية



د. محمد عبد السلام كامل (*)

مدخل

خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وكرمه غاية التكريم، وأرسل له رسوله، وأنزل عليه كتبه، إلى أن ختم الرسل والأنبياء بمحمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وختم الكتب والشرائع بالقرآن الكريم وشرعة الإسلام .

وتهدف هذه الشريعة إلى تحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة .

ومصالح الناس في الدنيا : هي كل ما فيه نفعهم وصلاحهم، وكل ما يساعدهم على تجنب الأذى والضرر، ودفع الفساد والهلاك .

ومصالح الناس في الآخرة : هي الفوز برضوان الله تعالى في الجنة، والنجاة من عذابه وغضبه في النار .

(*) أستاذ الدراسات الإسلامية ورئيس قسم اللغة العربية كلية البنات - جامعة عين شمس.

وقد وردت الأحكام الشرعية لجلب المصالح للناس، ودرء المفاسد عنهم، فالمقصود من شرع الحكم - كما يقول الأمدى - : "إما جلب مصلحة، أو دفع مضرة، أو مجموع الأمرين بالنسبة إلى العبد"^(١).

وما من مصلحة في الدنيا والآخرة، إلا وقد راعاها الشارع، وأوجد لها الأحكام التي تكفل إيجادها والحفاظ عليها، وما من مفسدة في الدنيا والآخرة إلا وبينها الشارع، وحذر منها، وأرشد عباده إلى اجتنابها والبعد عنها^(٢).

ولما كان موضوع (جلب المصالح ودرء المفاسد) في غاية الأهمية بالنسبة لحملة العلم الشرعي والمتفقيين في الكتاب والسنة، فقد أثرت الكتابة فيه (في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية).

وقد جعلته في ستة مباحث :

- (١) مفهوم المصلحة والمفسدة .
 - (٢) جلب المصالح ودرء المفاسد في ضوء النصوص القرآنية .
 - (٣) طرق معرفة المصالح والمفاسد .
 - (٤) ضوابط المصلحة .
 - (٥) مراتب المصالح .
 - (٦) قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد .
- والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل

(١) الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٢٧١/٣ - ط . المكتب الإسلامي ببيروت .
(٢) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، د/ محمد سعيد رمضان البوطي ص ٤٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المبحث الأول

مفهوم المصلحة والمفسدة

أولاً : مفهوم المصلحة :

المصلحة فى اللغة : على وزن مفعلة، وهى كالمنفعة وزنا ومعنى، فهى مصدر بمعنى الصلاح، كالمنفعة بمعنى النفع، أو هى اسم للواحدة من المصالح.

قال ابن منظور : والمصلحة : الصلاح ، والمصلحة واحدة المصالح (٣) .

على أن المصلحة إذا كانت مصدرا بمعنى الصلاح، فإن صياغتها على وزن مفعلة تكسبها قوة فى المعنى، إذ إنها تستعمل لمكان ما كثر فيه الشيء المشتقة منه، وعلى هذا فالمصلحة شيء فيه صلاح قوى(٤).

أما المصلحة فى الاصطلاح : فقد عرفها الأصوليون بتعريفات عديدة، لعل أشهرها تعريف الإمام أبى حامد الغزالى لها فى كتابه (المستصفى) حيث قال:

" أما المصلحة فهى فى الأصل عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعنى بها ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق فى تحصيل مقاصدهم، لكننا نعنى بالمصلحة : المحافظة على مقصود

(٣) لسان العرب لابن منظور ٢٤٧٩/٤ مادة (صلاح) ط. دار المعارف .
(٤) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية للشيخ الطاهر بن عاشور - تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوى ص ٢٧٨ ط. دار النفائس، والمصلحة فى التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى زيد ص ١٩ - ط. دار الفكر العربى، وضوابط المصلحة فى الشريعة الإسلامية د. محمد سعيد رمضان البوطى ص ٢٣ .

الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة (٥).

ويتبين من تعريف الغزالي السابق أن المقاصد والمصالح إطلاقان لمسمى واحد، إذ المصالح عنده هي كل ما يتضمن حفظ المقاصد ويدفع الفساد عنها .
والسؤال هنا: لماذا فرق الغزالي - رحمه الله - بين المصلحة في الأصل، وبين الوضع الشرعي لها ؟

أليس جلب المنفعة ودفع المضرة هو عين مقصود الشارع من الخلق الكائن في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال؟ بل ليس هناك شئ يجلب مصلحة أو يدفع مفسدة إلا اندرج تحت مقصود الشارع، واتصل من قريب أو بعيد بأحد الأمور الخمسة .

ويجاب عن ذلك : بأن الناس قد يعدون الشئ مصلحة لهم، بينما يعده الشارع مفسدة لهم، وقد يعدون الشئ مفسدة لهم، بينما يعده الشارع مصلحة لهم، فليس هناك تلازم بين المصلحة والمفسدة في عرف الناس وفي الشريعة، ومن ثم فرق الغزالي بين المصلحة في الأصل، وبينها في الشرع.

فالمصلحة - في نظر الغزالي - هي المحافظة على مقاصد الشارع ولو خالفت مقاصد الخلق، لأن مقاصد الخلق حين تخالف مقاصد الشارع لا تكون في الحقيقة مصالح، بل أهواء وشهوات زينتها النفس، وألبستها العادات

(٥) المستصفي من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ٢٨٦/١-٢٨٧ ط. دار صادر .
- ١٣٦ -

والأعراف والتقاليد ثوب المصالح، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة، ومن ذلك أنهم كانوا قبل الإسلام يرون أن المصلحة في وأد البنات، وحرمان الإناث من الميراث، وقتل غير القاتل، وما كانوا يعتقدون أن في شرب الخمر ولعب الميسر ونسبة الولد إلى غير أبيه مفسدة .

فلما جاء الإسلام حرم وأد البنات، وجعل للإناث نصيباً مفروضاً، ومنع القصاص من غير القاتل، وحرم الخمر والميسر، وجعل النسب إلى الآباء (٦). ويسمى الوصف الذي يظهر للمجتهد أنه مظنة لجلب المصالح أو دفع المفاسد عند بناء الحكم عليه ، دون أن يجد من الشارع ما يدل على إلغائه أو الاعتبار به بـ (المصلحة المرسلة) .

وسميت المصلحة مصلحة ؛ لأن بناء الحكم عليها مظنة لجلب المصالح أو دفع المفاسد، ووصفت بالإرسال لخلوها من دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها من جانب الشارع .

ثانياً : مفهوم المفسدة :

المفسدة في اللغة : خلاف المصلحة، إذ الفساد نقيض الصلاح (٧).

والمفسدة في اصطلاح الأصوليين لها تعريفات عديدة، بناء على تعريفاتهم للمصلحة، لكن كاتب هذه السطور سيختار تعريف الإمام أبي حامد الغزالي لها كما اختار تعريفه للمصلحة لكونه الأشهر والمعول عليه .

(٨) مقاصد الشريعة الإسلامية، زيد بن محمد الرماني ص ٣٠ ، ٣١ ط. دار الفيث بالرياض .

(٧) لسان العرب ٣٤١٢/٥ مادة (فسد) .

وقد ذكر الغزالي في تعريف المصلحة أن كل ما يفوت حفظ الأصول الخمسة (الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) فهو مفسدة (٨) .

المبحث الثاني

جلب المصلح ودرء المفسد في ضوء النصوص القرآنية

باستقراء آيات القرآن الكريم نجد أن الله تعالى قد أرسله رسله - عليهم السلام - لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفسد وتقليلها بحسب الإمكان .

فأخبرنا سبحانه أن صالحا - عليه السلام - كان يخاطب قومه بقوله لهم " وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ " [سورة الأعراف / آية ٧٤]، كما أخبرنا سبحانه أن شعيبا - عليه السلام - كان يخاطب قومه بقوله لهم " إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ " [سورة هود / آية ٨٨].

وقال سبحانه حكاية عن شريعة شعيب لأهل مدين " وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا " [سورة الأعراف / آية ٨٥] . كما أخبرنا سبحانه أن بعثة موسى - عليه السلام - كانت لإنقاذ بنى إسرائيل من فساد فرعون الذى " علا في الأرض وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ " [سورة القصص / آية ٤] .

وقال تعالى مخاطباً أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - " وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا " [سورة الأعراف / آية ٥٦]، وقال أيضاً " فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ * لَوْلَيْكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَاَصْمَتَهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ " [سورة محمد / الآيتان ٢٢ ، ٢٣]

فهذه أدلة كلية صريحة تدل على أن شرايع الأنبياء متطلبة لجلب المصالح ودرء المفاسد .

وهناك أدلة أخرى من قبيل الإيماء جاءت دالة على أن صلاح الحال في هذا العالم منة كبرى يمن الله بها على الصالحين من عباده جزاء لهم، قال تعالى " وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ * إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ غَابِطِينَ " [سورة الأنبياء الآية ١٠٥ ، ١٠٦]، وقال مخاطباً المسلمين " وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ " [سورة النور / آية ٥٥]، وقال في معرض الوعد " مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ تَكَرَّرَ أَوْ أُنْثِيَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً [سورة النحل / آية ٩٧]، فلو أن صلاح هذا العالم مقصود للشارع ما امتن الله به على الصالحين من عباده^(٩).

وباستقراء آيات القرآن الكريم أيضاً نجد أن أكثر النصوص القرآنية قد أتت معللة بأنها لتحقيق المصالح ودفع المفاسد، ومن ذلك :

١- قوله تعالى " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ " [سورة الأنبياء / آية ١٠٧]، والرحمة تتضمن رعاية مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم .

(٩) انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية، للطاهر بن عاشور ص ٢٧٣ - ٢٧٥ .

٢- تعليل الأحكام بجلب المصلحة ودرء المفسدة لإعلام المكلفين أن تحقيق المصلح ودفع المفسد هو مقصود الشارع، ومن ذلك قوله تعالى في شأن الصلاة " إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ " [سورة العنكبوت / من الآية ٤٥]، وقوله تعالى في شأن القصاص " وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ " [سورة البقرة / آية ١٧٩] .

٣- تشريع الرخص عند وجود مشقة في تطبيق الأحكام، قال تعالى " مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ [سورة المائدة / من الآية ٦] ^(١٠) .

المبحث الثالث

طرق معرفة المصلح والمفسد

يعرف الوصف ما إذا كان مصلحة أو مفسدة بأحد أمور خمسة ^(١١) .

الأمر الأول : أن يكون النفع أو الضرر محققا مطردا، فالنفع المحقق مثل الانتفاع بانتشاق الهواء، وبنور الشمس، والتبريد بماء البحر أو النهر في شدة الحر، مما لا يدخل في الانتفاع به ضرر غيره، والضرر المحقق مثل حرق زرع لقصد مجرد إتلافه من دون معرفة صاحبه ولا تشف .

الأمر الثاني : أن يكون النفع أو الضرر غالبا واضحا تتساق إليه عقول العقلاء والحكماء بحيث لا يقاومه ضده عند التأمل، وهذا أكثر أنواع المصلح

(١٠) مقاصد الشريعة الإسلامية، زيد الرماني ص ١٨ .

(١١) يراجع في هذا : مقاصد الشريعة الإسلامية للطاهر بن عاشور ص ٢٨٣ - ٢٨٦ .

والمفاسد المنظور إليها في التشريع، وهو الذي لاحظته عز الدين بن عبد السلام والشاطبي، مثل إنقاذ الغريق مع ما فيه من مضرة للمنقذ كشدة التعب أو شدة البرد أو حدوث مرض، لكنها لا تعد شيئا في جانب مصلحة الإنقاذ، وأمثلة هذا كثيرة في معظم المصالح والمفاسد .

الأمر الثالث : أن لا يمكن الاجتزاء عنه بغيره في تحصيل الصلاح وحصول الفساد، مثل شرب الخمر فقد اشتمل على ضرر كبير وهو إفساد العقل وإحداث الخصومات وإهلاك البدن وإتلاف المال، واشتمل على بعض المنافع أهمها الريح من الاتجار بها، وقد ذكر بعض المتوهمين أن من منافع شرب الخمر بسط يد البخيل وتقوية قلب الجبان^(١٢)، إلا أننا وجدنا مضار شرب الخمر لا يخلفها ما يصلحها، وجدنا منافعها يخلفها ما يقوم مقامها من التجارة في الأشياء المباحة، والحث على السخاء والشجاعة بالمواظ على الحسنة والأشعار البليغة .

الأمر الرابع : أن يكون أحد الأمرين من النفع أو الضرر مع كونه مساويا لضده معضودا بمرجح من جنسه، مثل تغريم الذي يتلف مالا عمدا قيمة ما

(١٢) انظر: تفسير قوله تعالى "يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما" [سورة البقرة / آية ٢١٩] في تفسير الطبري ٢٠٩/٢ - ٢١٠، وتفسير ابن كثير ٢٥٥/١، وتفسير الفخر الرازي ٣/٣٢٠-٣٢١، وتفسير القرطبي ٩٧٠/١، وتفسير المنار ٣٣١/٢، ٣٣٠.

على أن نفرا من المفسرين تعقبوا هذه المنافع بقولهم : الخمر أم الخبائث، ومنافعها كاتنة في بيعها والانتفاع بثمنها، أما ما قيل من المنافع الأخرى مثل بسط يد البخيل وتقوية قلب الجبان فمردود عليها بأنها تبسط يد البخيل لشراؤها فقط، وليس للإنفاق في وجوه البر ومصارف الخير، كما أنها تقوى قلب الجبان فتكون سببا فيما يكون بين السكارى من التنازع والتخاصم والاعتداء ومن ثم فلم يحقق شربها السخاء ولا الشجاعة المتوهمين .

أثلفه، فإن في ذلك التغريم نفعاً للمتلف عليه، وفيه ضرر للمتلف، وهما متساويان، ولكن النفع قد رجح بما عضده من العدل والإنصاف الذي يشهد أهل العقول والحكماء بأحقّيته .

الأمر الخامس : أن يكون أحدهما منضبطاً محققاً والآخر مضطرباً، مثل الضر الذي يحصل من خطبة المسلم على أخيه ومن سومه على سومه، الواقع النهي عنهما في الحديث الشريف .

فإن ما يحصل من ذلك عند مجرد الخطبة والتساوم قبل المراكنة والتقارب ضرر مضطرب لا ينضبط، ولا تجده سائر النفوس، فلو عملنا بظاهر الحديث لكأنت المرأة إذا خطبها خاطب ولم تتم خطبته، والسلعة إذا سامها مساوم، ولم يرض السوم صاحبها، أن يحظر على الرجال خطبة تلك المرأة وسوم تلك السلعة، ففي هذا فساد للمرأة ولصاحب السلعة، وفساد يدخل على الناس الراغبين في تحصيل ذلك .

ولذلك قال الإمام مالك في الموطأ بعد أن ذكر الحديث الذي رواه ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: " لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه " (وتفسير قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما نرى والله أعلم " لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه" أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه، ويتفقا على صداق وقد تراضيا، فتلك التي نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه، ولم يعن بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره ولم تركن إليه، أن لا يخطبها أحد، فهذا باب فساد يدخل على الناس) (١٣).

(١٣) موطأ مالك - كتاب النكاح - باب ما جاء في الخطبة ٥٢٣/٢ - ٥٢٤ حديث رقم (٢)، والحديث المروي عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب النكاح - باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع ٢٥١/٣ .

وقال فى باب ما ينهى عنه من المسلومة والمباوعة بعد أن ذكر الحديث الذى رواه أبو هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " لا يبيع بعضكم على بيع بعض " (وتفسير قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما نرى والله أعلم : أنه إنما نهى أن يسوم الرجل على سوم أخيه إذا ركن البائع إلى الساتم، وجعل يشترط وزن الذهب ويتبرأ من العيوب وما أشبه ذلك، مما يعرف به أن البائع قد أراد مباوعة الساتم، فهذا الذى نهى عنه.. ولو ترك الناس السوم عند أول من يسوم بها، أخذت بشبه الباطل من الثمن، ودخل على الباعة فى سلعهم المكروه) ^(١٤).

المبحث الرابع

ضوابط المصلحة

تحتاج المصلحة إلى ضوابط تقيد العمل بها، حتى لا تتدخل فيها الأهواء، وحتى لا تكون مطية لتحقيق رغبات بعينها.

ومن هذه الضوابط :

أولاً : اندراجها فى مقاصد الشريعة :

سبق أن نقلنا تعريف الإمام أبى حامد الغزالى للمصلحة، وأنها عنده هى كل ما يتضمن حفظ المقاصد الشرعية ويدفع الفساد عنها .

(١٤) موطأ مالك - كتاب البيوع - باب ما ينهى عنه من المسلومة والمباوعة ٦٨٢/٢ - ٦٨٤ حديث رقم (١٦)، والحديث المروى عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب البيوع - باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأن له لو يترك ١٧-١٦/٢ .

وتقييد المصلحة بالمحافظة على مقاصد الشريعة يعد خير ضابط يمنع التسيب في العمل بالمصلحة.

ومقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت للشريعة لأجلها تحقيقا لمصلحة العباد^(١٥).

وقد حدد الغزالي في تعريفه مقاصد الشرع بحفظ خمسة أمور، هي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

حيث ثبت بالاستقراء أن الشارع يقصد إلى حفظ هذه الأمور الخمسة إيجابا بتشريع ما يوجد لها، وسلبا بدرء ما قد يلغيها أو ينقصها.

ويكون اندراج المصلحة ضمن مقاصد الشرع هذه من خلال عدة أمور:

الأمر الأول: تحقيق هذه الأصول: بحيث يترتب على جلب المنفعة والقيام بالعمل إيجاد هذه المقاصد أو تكميلها، كالصلاة لحفظ الدين، والنكاح لحفظ النفس والنسل.

الأمر الثاني: عدم مخالفة المصلحة لهذه الأصول ومناقضتها بطريقة مباشرة، بما يلغيها أو ينقصها، كمن يشرب الخمر للمتعة معتديا على مقصود الشارع بحفظ العقل، أو يقع في الزنا لتحصيل اللذة الجنسية معتديا على مقصود الشارع بحفظ النسل، حيث إن نشوة السكر ولذة الزنا وإن كانتا

(١٥) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي د. أحمد الريسوني ص ١٩ ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن ١٩٩٥.

منفعتين مجزأ، ولكنهما داخلتان حقيقة في نطاق المفاسد لمنقضتهما لمقاصد الشارع بحفظ المقاصد الخمسة .

الأمر الثالث : عدم مخالفة المصلحة لهذه الأصول بطريق غير مباشرة، وذلك من خلال ما لا يخالف مقاصد الشارع ظاهرياً، ولكنه بسوء القصد والباعث ينقلب إلى وسيلة لهدم تلك المقاصد والإخلال بها، كأنواع الذرائع التي قرر العلماء سدها، وأنواع الحيل التي منعها العلماء، وما انحرفت فيه النية عن المطلوب شرعاً، كأنواع الرياء ^(١٦).

يقول الشاطبي : " إن الآخذ بالمشروع من حيث لم يقصد به الشارع ذلك القصد، أخذ في غير مشروع حقيقة، لأن الشارع إنما شرعه لأمر معلوم بالفرض، فإذا أخذ بالقصد إلى غير ذلك الأمر المعلوم، لم يأت بذلك المشروع أصلاً، وإذا لم يأت به ناقض الشارع في ذلك الآخذ، من حيث صار كالفاعل لغير ما أمر به والتارك لما أمر به" ^(١٧).

وفي حال تعارض مصالح هذه المقاصد الخمسة، فإنه يقدم الأهم على المهم، على ما سيأتى بيانه لاحقاً إن شاء الله تعالى .

ثانياً : عدم معارضتها لصريح الكتاب والسنة :

وينطلق هذا الضابط من أن مقاصد الشرع التي يشترط في المصلحة أن تدور في فلكها مصدرها الكتاب والسنة ابتداء، حيث ثبت باستقراء كتاب الله

(١٦) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية للدكتور البوطي ص ١١٤ ، وانظر :
تأصيل فقه الموازنات ، عبد الله الكمالى، ص ٣٣ ، ٣٤ ط. دار ابن حزم.

(١٧) الموافقات في أصول الأحكام للشاطبي ٢/٢٣٢ ط. دار الفكر .

وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن نصوص الكتاب والسنة تقصد إلى حفظ الضروريات الخمس، ومن ثم كان لزاما على المصلحة المقصودة أن لا تعارض صريح الكتاب والسنة .

ثالثا : عدم معارضتها للقياس، أو تفويتها مصلحة أهم منها :

لا يجوز أن تعارض المصلحة القياس؛ لأن القياس فيه مراعاة لمطلق المصلحة، وفيه زيادة على ذلك العلة التي اعتبرها الشارع، وكما قيل : فكل قياس مراعاة للمصلحة ، وليس كل مراعاة للمصلحة قياساً^(١٨).

كما يشترط في تحصيل المصلحة ألا تؤدي إلى فوات أخرى أهم منها، وذلك لما يلي :

١- أن المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها بغيرها، فهي المقصودة شرعا، وهي المطلوبة، ولا اعتداد لمشقة فوات التي هي أدنى، لأننا أن الشارع يقصد إلى تحقيق مصالح العباد، وما كان أغلب وأكبر كان أقرب إلى مقصود الشارع من الأدنى^(١٩).

٢- أن التفاوت قد وقع شرعا في المطلوبات بناء على جلبها للمصالح ودرئها للمفاسد، فأيها كان أكثر جلبا للمصلحة كان أفضل، وكان الطلب إليه متجها أكثر من غيره، ولذلك تميزت الفرائض عن النوافل، وتميزت المحرمات عن المكروهات^(٢٠).

(١٨) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ص. ١٩ .

(١٩) الموافقات للشاطبي ٢ / ٢٥٠ .

(٢٠) نفسه ١٦٨/٢ .

رابعاً: أن لا تكون المصلحة المقصودة موهومة أو منتقية الحصول :

فإذا كانت المصلحة المقصودة موهومة أو منتقية الحصول فلا يصح بناء الحكم عليها، كمن يجرم بيع العنب لمن جهلت صنعته دفعا لمفسدة موهومة هي استخدام العنب في صناعة الخمر (٢١).

خامساً : أن لا تكون خاضعة للأهواء :

وفى ذلك يقول الإمام الشاطبي: " المصالح المجتلية شرعا والمفسد المستدفع إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى، لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية، أو درء مفسدها العادية ... فالشريعة إنما جاءت لتخرج المكلفين عن دواعي أهوائهم، حتى يكونوا عباد الله، وهذا المعنى إذا ثبت لا يجتمع مع فرض أن يكون وضع الشريعة على وفق أهواء النفوس، وطلب منافعتها العاجلة كيف كانت، قال تعالى "ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون" [سورة المؤمنون / آية ٧١] (٢٢).

المبحث الخامس

مراتب المصالح

تهدف الشريعة الإسلامية إلى تحقيق مصالح الناس، بجلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم؛ لأن مصالح الناس تتكون من أمور ضرورية لهم، وأمور

(٢١) مصادر التشريع الإسلامي - الأدلة المختلف فيها ، د/ حسنين محمود حسنين ص ١٤٤، ط. دار القلم بدمشق ١٩٨٧ م .

(٢٢) الموافقات ٢٥/٢ - ٢٦ .

حاجية، وأمور تحسينية، فإذا توافرت لهم ضرورياتهم وحاجياتهم وتحسيناتهم فقد تحققت مصالحهم .

يقول الشاطبي : "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون ضرورية، والثاني : أن تكون حاجية، والثالث : أن تكون تحسينية"^(٢٣).

ويقول الغزالي: " المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها تنقسم إلى ما هي في رتبة الضرورات، وإلى ما هي في رتبة الحاجات، وإلى ما تعلق بالتحسينات"^(٢٤).

من هذا يتضح أن مراتب المصلحة في ذاتها هي :

١- مرتبة الضروريات "المصالح الضرورية" .

٢- مرتبة الحاجيات "المصالح الحاجية" .

٣- مرتبة الكمالات والتحسينات "المصالح التحسينية" .

وقد ثبت باستقراء الأحكام الشرعية الكلية والجزئية في مختلف الوقائع والأبواب، وباستقراء العلل والحكم التشريعية التي قرنها الشارع بكثير من الأحكام أن كل حكم من أحكام الشريعة إنما شرع لإيجاد واحد من هذه الأمور الثلاثة وحفظه^(٢٥).

(٢٣) الموافقات ٤-٣/٢ .

(٢٤) المستصفى ٢٨٦/١ .

(٢٥) انظر : الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٢٣٧/٣، وعلم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف ص ١٩٩ ط. دار القلم.

كما ثبت بالاستقراء أيضا أن مصالح الناس لا تعدو هذه المراتب الثلاث، فإن كل فرد أو مجتمع تتكون مصلحته من أمور ضرورية، وأمور حاجية، وأمور تحسينية .

فالضروري - مثلا- لسكن الإنسان مأوى يقيه حر الشمس وزمهرير الشتاء .
والحاجي : أن يكون المسكن مما تسهل فيه السكن بأن تكون له نوافذ تفتح وتغلق حسب الحاجة .

والتحسيني : أن يجمل ويؤثث وتتوفر فيه وسائل الراحة، فإذا توافر له ذلك فقد تحققت مصلحته في سكناه، وهكذا طعام الإنسان ولباسه وكل شأن من شئون حياته، تتحقق مصلحته فيه بتوافر هذه الأنواع الثلاثة له، ومثل الفرد المجتمع، فإذا توافر لأفراده ما يكفل إيجاد حفظ ضرورياتهم وحاجياتهم وتحسيناتهم ، فقد تحقق لهم ما يكفل مصالحهم^(٢٦) .

المرتبة الأولى: المصالح الضرورية (الضروريات)

يعرف الشاطبي المصالح الضرورية بأنها : " التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين"^(٢٧) .

(28) مقاصد الشريعة الإسلامية، زيد بن محمد الرماني ص ٤٣ - ٤٤ .
(27) الموافقات ٤/٢ .

ويعرفها الشوكاني بأنها : "المتضمنة لحفظ مقصود من المقاصد الخمسة التي لم تختلف فيها الشرائع، بل هي مطبقة على حفظها، وهي خمسة : حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال" (٢٨).

وحفظ هذه المصالح الضرورية يكون بأمرين : أحدهما : ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود، والثاني : ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم (٢٩).

ويستدل على حفظ هذه المصالح الضرورية بنصوص من القرآن والسنة :
فمن القرآن قوله تعالى " قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَرِزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانِ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْبِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ " [سورة الأنعام / الآيتان ١٥١ ، ١٥٢] .

ففي هاتين الآيتين تظهر العناية بحفظ المصالح الضرورية جلية واضحة :
فقد جاء حفظ الدين في نهيه سبحانه عن الشرك به .

(٢٨) إرشاد الفحول للشوكاني ص ٢١٦ - ط. دار المعرفة ، بيروت .
(٢٩) الموافقات ٤/٢ .

وجاء حفظ النفس في قوله تعالى " وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ "، وقوله " وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ " .

وجاء حفظ النسل في قوله تعالى " وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطْنٌ " .

وجاء حفظ المال في قوله تعالى " وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ "، وقوله " وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ " .

وأما حفظ العقل فإنه يؤخذ من مجموع التكليف بحفظ الضروريات الأخرى، لأن الذي يفسد عقله لا يمكن أن يقوم بحفظ تلك الضروريات كما أمر الله تعالى، ولعل في قوله تعالى في ختام الآية الأولى " ذَلِكَمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ " ما يدل على ذلك (٣٠) .

ومن الأحاديث النبوية التي يستدل بها على حفظ هذه الضروريات ما رواه أبو هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " اجتنبوا السبع الموبقات "، قيل : وما هن يا رسول الله ؟ قال : " الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولى يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات " (٣١) .

فقد بين الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن الاعتناء على هذه الضروريات أو بعضها سبب للهلاك والدمار .

(٣٠) مقاصد الشريعة الإسلامية ، زيد الرماني ص ٧٤ .

(٣١) صحيح البخارى - كتاب الوصايا - باب قوله تعالى " إِنَّ الَّذِينَ يُلْكَؤْنَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَلْكَؤْنَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ سَعِيرًا " ١٣١/٢ ، وصحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب بيان الكبائر وأكبرها ٩٢/١ حديث رقم (١٤٥) .

فكر وإبداع

هذا وقد شرع الإسلام لكل واحد من هذه الضروريات أحكاماً تكفل إيجاده، وأحكاماً تكفل حفظه وصيانتته، وبهذين النوعين من الأحكام حقق للناس ضروراتهم، وتفصيل ذلك ما يلي :

أولاً : الدين :

شرع الإسلام لإيجاده وإقامته : إيجاب الإيمان بأركانها، وأصول العبادات ، كالصلاة والزكاة والصيام والحج .

فبهذه الأمور يوجد الدين، وتستقيم أمور الناس وأحوالهم، ويقوم المجتمع على أساس قوى متين .

وشرع الإسلام للمحافظة على الدين : وجوب الدعوة إليه، وجوب العمل به، وجوب الجهاد ضد من يريد إبطاله ومحو معالمه، وجوب رد كل ما يخالفه .

ثانياً : النفس :

شرع الإسلام لإيجادها : الزواج للتوالد والتناسل، وبقاء النوع الإنساني. وشرع لحفظها وكفالة حياتها : إيجاب تناول ما يقيمها من ضرورى الطعام والشراب واللباس والسكن، وإيجاب القصاص والدية والكفارة على من يعتدى عليها، وتحريم الإلقاء بها إلى التهلكة، وإيجاب دفع الضرر عنها .

ثالثاً : العقل :

العقل من أعظم نعم الله على الإنسان، فهو مناط التكليف، وموضع التكريم.

وقد شرع الإسلام لحفظه : تحريم الخمر ، وتحريم ما يفسده من كل مسكر ، ومعاقبة من يتناول المسكرات والمخدرات .

رابعاً : النسل :

شرع الإسلام لإيجاده : الزواج الشرعى .

وشرع لحفظه وعدم اختلاطه : تحريم الزنا وعقوبة مرتكبه ، وتحريم القذف ومعاقبة القاذف .

خامساً : المال :

شرع الإسلام لإيجاده : إباحة المعاملات المختلفة، والمبادلات، والتجارات، والدعوة إلى السعى المشروع فى طلب المال وكسبه.

وشرع للمحافظة عليه : تحريم السرقة، وحد السارق، وتحريم أكل أموال الناس بالباطل، وتحريم أكل الربا، وتحريم أكل مال اليتيم، وتحريم إتلاف مال الغير وتضمين ما يتلفه، وتحريم الغش، والحجر على من لا يحسن التصرف فى المال كالسفيه والمجنون ونحوهما^(٣٢).

وقد اقتضت حكمة الشارع وما أراده من حفظ هذا النوع من المصالح على أتم وجه، أن شرع مع الأحكام التى تحفظه أحكاماً تعتبر مكمله ومتممة له فى تحقيق مقاصد الشريعة .

(٣٢) ، (٣٣) انظر : علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف ص ٢٠٠ - ٢٠٥ ، والوجيز فى أصول الفقه د. عبد الكريم زيدان ص ٣٧٩ - ٣٨٢ ، ومقاصد الشريعة الإسلامية ، زيد الرمانى ص ٤٧-٥١

فلما شرع لإيجاب الصلاة لحفظ الدين، شرع أداءها جماعة وإعلانها بالأذان، لتكون إقلمة الدين وحفظه أتم بإظهار شعاعه والاجتماع عليها .

ولما أوجب القصاص لحفظ النفوس، شرع التماثل فيه ليؤدى إلى الغرض منه، من غير أن يثير العداوة والبغضاء .

ولما حرم الخمر لحفظ العقل، حرم القليل منه ولو لم يسكر، وجعل ما لا يتم الواجب إلا به واجب، وكل ما يؤدى إلى المحذور محظورا .

ولما حرم الزنا لحفظ النسل والعرض، حرم الخلوة بالأجنبية سدا للزربة^(٣٣) .

المرتبة الثانية : المصالح الحاجية (الحاجيات) :

يعرف الشاطبى المصالح الحاجية بأنها : " التى يفتر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى فى الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب " ^(٣٤) .

وهذه المصالح إن لم تراعى، فإنه يدخل على المكلفين حرج ومشقة، وإن كان لا يبلغ مبلغ الفساد العادى المتوقع فى المصالح الضرورية .

ويستدل على حفظ هذه المصالح الحاجية بنصوص من القرآن والسنة تفيد أن الشريعة تهدف إلى التيسير ورفع الحرج والمشقة .

(٣٣) الموافقات ٤/٢ .

(٣٤) الموافقات ٤/٢ .

فمن القرآن قوله تعالى " يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ " [سورة البقرة / من الآية ١٨٥] ، وقوله " مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ " [سورة المائدة / من الآية ٦] ، وقوله " وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِن حَرَجٍ " [سورة الحج / من الآية ٧٨] .

ومن السنة ما رواه أنس بن مالك - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " يسروا ولا تعسروا " (٣٥).

وما رواه أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين " (٣٦) .

وقد شرع الإسلام في مختلف أبواب العبادات والمعاملات والعقوبات جملة أحكام يقصد بها اليسر ورفع الحرج .

ففي مجال العبادات : شرع الرخص تخفيفاً عن المكلفين إذا كان في العزيمة مشقة عليهم، فأباح الشارع التيمم عند فقد الماء، وجعل للمسافر في الصلاة أن يقصر الصلاة الرباعية، ورخص له في الجمع بين الصلاتين : الظهر مع العصر، والمغرب مع العشاء تقديماً أو تأخيراً، كما رخص للمريض أن يصلي قاعداً أو مضطجعا على جنبه أو مستلقيا على ظهره، حسب استطاعته، وفي صيام رمضان رخص الإسلام للمريض والمسافر في الإفطار.

(٣٥) صحيح البخارى - كتاب الأدب - باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "يسروا ولا تعسروا"، وكان يجب التخفيف واليسر على الناس ٦٩/٤ .
(٣٦) المصدر السابق - نفس الكتاب والباب والجزء والصفحة .
- ١٥٥ -

وفى مجال المعاملات : شرع كثيرا من أنواع العقود والتصرفات التى تقتضيها حاجات الناس، كأنواع البيوع والإيجارات والشركات والمضاربات، وشرع أنواع المعاملات استثناء من القواعد العامة، فأباح الشارع السلم والاستصناع، وشرع الطلاق للخلاص من الزوجية عند الحاجة، وغير ذلك مما جرى عليه عرف الناس، ودعت إليه حاجتهم .

وفى مجال العقوبات : شرع قاعدة درء الحدود بالشبهات، والدية على العاقلة فى القتل الخطأ تخفيفا عن القاتل (٣٧).

وقد اقتضت حكمة الشارع وما أراده من حفظ هذا النوع من المصالح على أتم وجه، أن شرع مع الأحكام التى تحفظه أحكاما تعتبر مكملة ومتممة له .

فلما شرع أنواع المعاملات الدافعة للحرص عن الناس، شرع الشروط الجائزة، ومنع المحظورة التى تثير النزاع بين الناس، فنهى عن الغرر والجهالة وبيع المعلوم، وغير ذلك ما يقصد به أن تكون المعاملات فيها سد حاجة الناس من غير أن تثير الخصومات والأحقاد .

ولما شرع الدية على العاقلة تخفيفا عن القاتل خطأ، شرعها منجمة، وعلى القلارين على أذانها، وبمقايير يسيرة يسهل أداؤها (٣٨).

(٣٧)، (٣٨) انظر: علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف ص ٢٠٢ - ٢٠٥، والوجيز فى أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان ص ٣٨٠ - ٣٨٢، ومقاصد الشريعة الإسلامية، زيد الرمانى ص ٥٤ - ٥٦ .

المرتبة الثالثة : المصالح التحسينية (التحسينات)

يعرف الشاطبي المصالح التحسينية بأنها " الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال المدلسات التي تأتلفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق " (٣٩).

ويستدل على حفظ هذه المصالح التحسينية بنصوص من القرآن والسنة التي تدعو إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات .

فمن القرآن قوله تعالى " وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ " [سورة القلم من الآية ٤]، وقوله تعالى " وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ " [سورة المائدة /من الآية ٦] .

ومن السنة ما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : "بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ" (٤٠).

وما رواه أبو هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا " (٤١).

وقد شرع الإسلام فى مختلف أبواب العبادات والمعاملات والعقوبات والعادات أحكاما تقصد إلى التحسين والتزيين، وتعود الناس أحسن العادات، وترشدهم إلى أحسن الطرق وأقومها.

(39) الموافقات ٥/٢ .

(40) موطأ مالك - كتاب حسن الخلق - باب ما جاء فى حسن الخلق ٩٠٤/٢ حديث رقم (٨)، ونقل المحقق عن ابن عبد البر تصحيحه .

(41) صحيح مسلم - كتاب الزكاة - باب قبول الصدقة من الكسب الطيب ٧٠٣/٢ حديث رقم (٦٥) .

فى العبادات : شرع الطهارة للبدن، والثوب، والمكان، وستر العورة، والاحتراز عن النجاسات، وندب إلى أخذ الزينة عند كل مسجد، وإلى التقرب بالنوافل من الصدقات والصلاة والصيام، وفى كل عبادة شرع مع أركانها وشروطها آداباً لها، ترجع إلى تعويد الناس أحسن العادات.

وفى المعاملات : حرم الغش والتدليس والتغريب والإسراف والتقتير، وحرم التعامل فى كل نجس وضار، ونهى عن التمسيع، وغير ذلك مما يجعل معاملات الناس على أتم وجه .

وفى العقوبات : حرم فى الجهاد قتل الرهبان والصبيان والنساء، ونهى عن المثلة والغدر، وقتل الأعزل .

وفى العادات : ندب إلى الأخذ بآداب الأكل والشرب، كالأكل باليمين ومما بلى الإنسان، وترك المأكّل الخبيثة، وحث على التخلق بالأخلاق الفاضلة^(٤٢). وقد اقتضت حكمة الشارع وما أراده من حفظ هذا النوع من المصالح على أتم وجه، أن شرع مع الأحكام التى تحفظه أحكاماً تعتبر مكملة ومتممة له .

فلما ندب إلى الإنفاق شرع أن يكون الإنفاق من طيب الكسب، ولما ندب إلى التطوع فى الصدقات شرع تحرى الوسط من المال للإنفاق منه، وجعل للشروع فى نوافل العبادات موجباً إلى إكمالها^(٤٣).

(42) (٤٣) انظر : علم أصول الفقه، عبد الرزاق خلاف ص ٢٠٣ - ٢٠٥، الوجيز فى أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان ص ٣٨١ - ٣٨٢، ومقاصد الشريعة الإسلامية، زيد الرماني ص ٥٩ - ٦١ .

وهكذا نجد أن أحكام الشريعة كلها جاءت إما لحفظ شئ من الضروريات، وإما لحفظ شئ من الحاجيات، التي لولاها لوقع الناس في الحرج والمشقة، وإما لحفظ شئ من التحسينات، وإما لتكميل مقصد من هذه المقاصد الثلاثة بما يعين على تحقيقه على أكمل وجه .

مراتب المصالح في الأهمية :

وهذه المصالح بأنواعها الثلاثة ليست سواء في الأهمية، فلولاها بالترعية : الضروريات، ثم الحاجيات، ثم التحسينات، وعلى هذا فما شرع من أحكام للأولى أهم مما شرع للثانية، وما شرع للثانية أهم مما شرع للثالثة .

ويترتب على هذا وجوب رعايتها بهذا الترتيب، بمعنى أنه لا يجوز العناية بالحاجيات إذا كانت مراعاتها تخل بالضروريات، ولا يجوز مراعاة التحسينات إذا كان في ذلك إخلال بالضروريات والحاجيات، ولا يجوز مراعاة المكملات إذا كان في مراعاتها إخلال فيما هو أصل لها .

وبناء على هذه الضوابط يباح كشف العورة، وإن كان سترها مطلوباً، إذا كان كشفها يستدعيه إجراء الفحص والعلاج، لأن ستر العورة تحسینی، والعلاج لحفظ النفس ضرورة ، ويباح تناول الخبائث كالمیة حفظاً للنفس، لأن حفظها ضروري، ولا يجوز دفع الحرج والمشقة عن الإنسان إذا كان في هذا الدفع تقویت لما هو ضروري، فالعبادات مثلاً تجب، وإن كان فيها شئ من المشقة ؛ لأن اتیانها ضروري لحفظ الدين، وحفظ الدين من المصالح الضرورية .

وكما لا يراعى حاجى أو تحسينى إذا كان فى هذه المراجعة إخلال بالضرورى ، فكذلك الضرورىات لا يراعى أقلها أهمية إذا كان فى هذه المراجعة تقويت لما هو أكثر أهمية منها ، فلا يجوز القعود عن الجهاد جبنا وضنا بالنفس، لأن فى هذا القعود تقويتا لحفظ الدين وردا لاعتداء وصيانة دار الإسلام، وهذه أمور ضرورية أهم من حفظ النفس، وإن كان كلاهما ضروريا^(٤٤).

المبحث السادس

قواعد الترجيح بين المصلحة والمفسدة

فى هذا المبحث سيكون الحديث عن الترجيح بين المصالح المتعارضة تحصيلًا وكسبًا، والترجيح بين المفسدات المتعارضة درءًا وردًا، والترجيح بين المصالح والمفسدات المتعارضة اعتبارًا أو إهدارًا .

والمراد بالتعارض بين المصالح : تعذر تحصيل المصلحتين وتحققهما معًا، بل لابد إذا حصلنا إحداها أن نضحى فى سبيل ذلك بالأخرى، فلا فكاك من التخلّى عن إحدى المصلحتين .

والمراد بالتعارض بين المفسدات : تعذر دفع المفسدتين جميعًا، بل لابد إذا دفعنا إحداها من الوقوع فى الأخرى، فلا فكاك من الوقوع فى إحدى المفسدتين .

(٤٤) الوجيز فى أصول الفقه، د. عبد الكريم زيان ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

والمراد بالتعارض بين المصالح والمفاسد : التلازم بينهما، بحيث يتعذر
تحصيل المصلحة إلا بالوقوع فى المفسدة، وكذلك يتعذر دفع المفسدة إلا
بتفويت المصلحة .

ولدفع هذا التعارض الحاصل والخروج منه يجب مراعاة القواعد الأصولية
الآتية (٤٥) :

القاعدة الأولى : إذا تعارضت مصلحتان وتعذر الجمع بينهما وتحصيلهما
جميعاً، وجب تفويت المصلحة الصغرى لتحصيل المصلحة الكبرى، كمن
أصاب يده مرض، وقرر الأطباء أنه إذا لم يبتثر يده تلفت نفسه، فهنا تعارضت
مصلحة بقاء النفس وهى كبرى، مع مصلحة بقاء اليد ، وهى صغرى بالنسبة
لبقاء النفس، ولا يمكن الجمع بين المصلحتين، بمعنى أنه إذا قررنا بقاء اليد
فسنضحى بالنفس، وإذا قررنا الاحتفاظ بالنفس فلا بد من تفويت مصلحة بقاء
اليـد .

القاعدة الثانية : إذا تعارضت مفسدتان وتعذر درءهما معاً، بل لا بد من
الوقوع فى إحداهما، فيجب حينئذ ارتكاب المفسدة الصغرى فى سبيل دفع
ودرء المفسدة الكبرى، مثل ما فعله الخضر فى السفينة حين كان أمام ارتكاب
مفسدة خرقها، أو ذهابها بالكلية، فخرقها لدفع مفسدة ذهابها، ومثل ما لو قهر

(٤٥) ينظر فى هذا : قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، عز الدين بن عبد السلام ٥٤/١ - ٥٦ ، ٦٢ - ٩٠ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٥٣٨/٢٠ ، ٥٣٩ ، ٢٥٠/٢ ، ٣٤٣ ،
والموافقات للشافعى ٢٥٧/٢ - ٢٦٠ ، ومقاصد الشريعة الإسلامية للطاهر بن
عاشور ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، والمختصر الوجيز فى مقاصد التشريع، د. عوض القرنى
ص ١٣٣ - ١٣٦ .

للكفار بعض المسلمين، وطلبوا منهم أموالهم وإلا قتلوهم واغتصبوا نساءهم، فيجب والحالة هذه دفع الأموال لاستئقاذ الأنفس والنسل .

القاعدة الثالثة : إذا تعارضت مفسدة ومصالحة، بحيث لا يمكن دفع المفسدة إلا بتفويت المصالحة، ولا يمكن جلب المصالحة إلا بالوقوع فى المفسدة، فإن الأمر لا يخلو من إحدى ثلاث حالات :

الأولى : أن تكون المفسدة أكبر من المصالحة، فيترجح درء المفسدة على جلب المصالحة، أى أن ندفع المفسدة، ونضحي فى سبيل ذلك بتفويت المصالحة، مثل تعارض مصلحة حفظ المال ومفسدة ذهاب الدين والنفوس .

الثانية : أن تتساوى المصالحة والمفسدة، فيقدم أيضا درء ودفع المفسدة على جلب وتحصيل المصالحة، عملاً بقاعدة : (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)، مثل تعارض مصلحة الصديق مع مفسدة الشقاق بين المتخاصمين، ولذا أبيح الكذب عند الإصلاح بين الناس .

الثالثة : أن تكون المصالحة أكبر من المفسدة، فيقدم جلبها وتحصيلها على دفع ودرء المفسدة، كتعارض مصلحة حفظ الدين بالجهاد مع مفسدة ذهاب النفوس والأموال، فحفظ الدين أكبر المصالح، ولذا احتملت المفاسد الأخرى فى سبيل تحقيق هذه المصلحة الكبرى.

على أن المعيار الذى توزن به المصالح والمفاسد حتى تعرف منزلة كل منها هو معيار المقاصد الشرعية، فما كان فى مرتبة للضرورة يقدم على ما

كان في مرتبة الحاجي، وما كان في مرتبة الحاجي يقدم على ما كان في مرتبة التحسيني، وما كان مصلحة أصلية يقدم على ما كان تنمة له وتكملة، وكذلك في كل مرتبة من هذه المراتب يقدم ما كان في باب الدين على ما سواه ، ثم النفس ثم العقل ثم النسل ثم المال .

وبهذا يتضح لنا أن فقه المصالح والمفاسد القائم على الترجيح والموازنات، لا يمكن تطبيقه إلا في ضوء فقه المقاصد الشرعية .

خاتمة

في نهاية هذا البحث الوجيز عن (جلب المصالح ودرء المفاسد : دراسة في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية) أرجو أن أكون قد حققت بعض النجاح في محاولة الإسهام في خدمة كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - من خلال تقديم شيء ولو يسير في منهج التفقه في دين الله تعالى مستمداً من النصوص والمقاصد الشرعية .

وقد رأينا من خلال هذا البحث الوجيز ما يلي :

١- أن الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة .

٢- أن المقصود من تشريع الأحكام إما جلب المصالح أو درء المفاسد أو مجموع الأمرين معا .

٣- أن أكثر النصوص الشرعية قد أتت معللة بأنها لتحقيق المصالح ودفع المفاسد .

٤- أن المصلحة تحتاج إلى ضوابط تقيد العمل بها حتى لا تتدخل فيها الأهواء، وحتى لا تكون مطية لتحقيق رغبات بعينها .

٥- أن مصالح الناس تتكون من أمور ضرورية، وأمور حاجية، وأمور تحسينية، وإذا توافرت لهم هذه الأمور فقد تحققت مصالحهم .

٦- أنه قد ثبت باستقراء العلل والحكم التشريعية التي قرنها الشارع بكثير من الأحكام أن كل حكم من أحكام الشريعة إنما شرع لإيجاد مصالح الناس الضرورية والحاجية والتحسينية، كما شرع لحفظ هذه المصالح أيضا .

٧- أن للمقاصد الشرعية أعظم الأثر وأبلغ الأهمية في فقه الترجيح بين المصالح تحصيلًا وكسبًا، وبين المفسد درءًا وردًا، وبين المصالح والمفسد اعتبارًا أو إدارًا .

هذه هي أهم النتائج المتعلقة بهذا البحث الوجيز، أما عن التوصيات التي أوصى بها فهي كالآتي :

١- أوصى بتفسير النصوص (نصوص القرآن والسنة) تفسيرًا يرتبط بمقاصد الشريعة وكلياتها وذلك لبيان الأهداف السامية التي ترمى إليها الشريعة من الأحكام .

٢- أوصى بدراسة فقه الموازنة بين المصالح والمفسد دراسة علمية موسعة مبنية على فقه المقاصد الشرعية، وفقه الواقع المعاصر بعيدًا عن التهويل أو التهويل .

٣- أوصى الباحثين لا سيما طلاب الدراسات الشرعية العليا بأن يوجهوا أنظارهم للبحث في فقه المقاصد الشرعية، وفقه الأولويات ومراتب الأعمال ، وفقه السنن الاجتماعية والكونية، وفقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، وفقه الاختلاف .

فهذه خمسة أنواع من الفقه ينبغي التركيز عليها، لأننا أحوج ما نكون إليها .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حفيد الشاطي

ثبت بأهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم :

١- الإحكام في أصول الأحكام: للآمدى، ط.المكتب الإسلامي،بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ.

٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : للشوكاني، ط. دار المعرفة، بيروت ١٩٧٩م.

٣- تأصيل فقه الموازنات: لعبد الله الكمالى - ط. دار ابن حزم، بيروت ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٤- تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار : لمحمد رشيد رضا - ط. دار الفكر .

- ٥- تفسير القرآن العظيم : لابن كثير - ط. دار إحياء الكتب العربية .
- ٦- جامع البيان في تفسير القرآن : للطبري - ط. دار المعرفة .
- ٧- الجملع لأحكام القرآن : للقرطبي -- ط. . دار الغد العربي .
- ٨- صحيح الإمام البخارى بحاشية السندی - ط. دار إحياء الكتب العربية .
- ٩- صحيح الإمام مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ط. دار إحياء الكتب العربية .
- ١٠- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية : د. محمد سعيد رمضان البوطي - ط. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١١- علم أصول الفقه : لعبد الوهاب خلاف ط. دار القلم بالكويت .
- ١٢- قواعد الأحكام في مصالح الإمام : لعز الدين بن عبد السلام، ط. دار الكتب العلمية، بيروت .
- ١٣- لسان العرب : لابن منظور - ط. دار المعارف بالقاهرة .
- ١٤- مجموع فتاوى ابن تيمية - ط. مكتبة ابن تيمية .
- ١٥- المختصر الوجيز في مقاصد التشريع : د. عوض بن محمد القرني - ط. دار الأندلس ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ١٦- المستقصى من علم الأصول : لأبي حامد الغزالي - ط. دار صادر، بيروت .

- ١٧- مصادر التشريع الإسلامي - الأدلة المختلف فيها : د. حسنين محمود حسنين - ط. دار القلم بدبي ١٩٨٧ م .
- ١٨- المصلحة في التشريع الإسلامي : د. مصطفى زيد - ط. دار الفكر العربي.
- ١٩- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير : لفخر الدين الرازي - ط. دار الغد العربي .
- ٢٠- مقاصد الشريعة الإسلامية : للطاهر بن عاشور تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي - ط. دار النفائس بالأردن ٢٠٠١ م .
- ٢١- مقاصد الشريعة الإسلامية : لزيد بن محمد الرماني - ط. دار الغيث بالرياض ١٤١٥ هـ .
- ٢٢- الموطأ : للإمام مالك بن أنس - ط. دار إحياء الكتب العربية .
- ٢٣- الموافقات في أصول الأحكام : للشاطبي ط. دار الفكر .
- ٢٤- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي : د. أحمد الريسوني - ط. المعهد العالي للفكر الإسلامي بواشنطن ١٩٩٥ م .
- ٢٥- الوجيز في أصول الفقه : د. عبد الكريم زيدان - ط. مؤسسة قرطبة ١٩٨٧ م .

